لا تفعل شيئا.. الزم مكانك!

توماس فريدمان

في ضوء تذمر روسيا نتيجة لسقوط حليفتها الحالية أوكرانيا واستمرارها في حماية حليفها الحالي الذي يرتكب أعمال قتل في سوريا، يمكننا أن نقول الكثير بشأن عودتنا إلى الحرب الباردة، وأن فريق أوباما لا يحمي مصالحنا أو أصدقاءنا. إنني لا أوافق على هذا الأمر، ولا أعتقد أن زمن الحرب الباردة قد عاد. ففي الواقع أن علم السياسة الجغرافية في الوقت الراهن يتسم بالمزيد من الإثارة بشكل أكثر من ذلك. ولا أرى أن حذر الرئيس أوباما في غير محله بالشكل الكامل.

كانت الحرب الباردة حدثا فريدا بين قوتين عالميتين تحمل كل منهما آيديولوجيا عالمية، وتتمترس كل منهما خلف ترسانة نووية، وتقف من ورائهما تحالفات واسعة. كان واقع العالم أشبه برقعة شطرنج حمراء وسوداء. كانت كل محاولة السيطرة على مربع يخص الآخر تثير هواجس الأمن لدى الآخر، والرفاهية والسلطة. وكانت الحرب الباردة أيضا لعبة صفرية النتيجة، فأي مكسب يحرزه الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه يعتبر بمثابة خسارة للغرب وحلف شمال الأطلسي الناتو، والعكس صحيح.

انتهت هذه اللعبة وحققنا الفوز. وصار النموذج الذي لدينا الآن هو عبارة عن تشكيلة من لعبة قديمة ولعبة حديثة. ويقول مايكل ماندلبوم، أستاذ السياسات الخارجية في جامعة جونز هوبكنز، إن «الانقسام الجيوسياسي الأعمق في عالم اليوم يقع بين فئتين من الدول: أولاهما تبحث عن القوة، بينما تريد الثانية أن ينعم شعبها بالرخاء والازدهار».

الفئة الأولى ستكون دولا مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية التي يركز قادتها على زيادة سلطاتهم ونفوذهم في الدول القوية. ونظرا لأن أول دولتين تمتلكان النفط والأخيرة السلاح النووي الذي يمكن مقايضته من أجل الغذاء، فإنه يمكن لقادة هذه الدول تحدي النظام العالمي من أجل البقاء، إن لم يكن من أجل الثراء – في الوقت الذي يمارسون فيه لعبة سياسة القوة التقليدية القديمة للهيمنة على بلادهم.

الفئة الثانية هي الدول التي تركز على بناء كرامتها ونفوذها من خلال رفاهية شعوبها، والتي من بينها دول «نافتا» والاتحاد الأوروبي وكتلة ميركوزور في أميركا الجنوبية وآسيان في آسيا. هذه الدول تدرك أن التوجه الأكثر عالميا اليوم ليس صوب حرب باردة جديدة، بل في مزج من العولمة وثورة تقنية المعلومات.. ومن ثم تركز تلك الدول جهودها في جودة التعليم ومتانة البنية التحتية ونظم التجارة ونوافذ الاستثمار والإدارة الاقتصادية حتى يعيش معظم مواطنيها في رخاء وسط عالم تتطلب فيه معظم وظائف الطبقة المتوسطة قدرا أكبر من المهارات والقدرة على الابتكار، ويتوقف مستوى معيشة الفرد على مدى إتقانه لتلك المهارات والقدرات.. المصدر الحقيقي للقوة الدائمة.

لكن ثمة فئة ثالثة آخذة في النمو من الدول غير القادرة على إظهار القوة ولا يمكنها كذلك تحقيق رخاء داخلي.. هذه الفئة تمثل عالم «الفوضى».. ومعظم دول تلك الفئة تمتلك مقومات القوة والرخاء، لكنها مستنزفة في صراعات داخلية لا تعرف المهادنة على أسئلة بدائية مثل: «من نحن؟ وما حدودنا؟ من يمتلك أشجار الزيتون تلك؟ وتضم هذه الفئة الثالثة دولا مثل سوريا وليبيا والعراق والسودان والصومال والكونغو وغيرها من النقاط الملتهبة، وفي الوقت الذي تتخذ فيه الدول التي تسعى إلى النفوذ الإقليمي بعضا من دول الفئة الثالثة ملعبا لها – مثال روسيا وإيران في سوريا – تحاول الدول التي تركز على الرخاء والازدهار جهدها لتفادي الانزلاق إلى عالم الفوضى والاضطراب.. ورغم استعدادها لتقديم المساعدة في تخفيف المعاناة الإنسانية في الدول المضطربة، فإنها تعلم جيدا أنك عندما تفوز في واحدة من هذه الدول بمباراة اليوم الجيوسياسية، فإن ذلك ليس سوى كشف حساب.

إن أوكرانيا ملعب لتلك الفئات الثلاث؛ فقد اشتعلت الثورة في كييف بسبب تدخل روسيا في شؤون البلاد التي تريد الإبقاء عليها في حيز نفوذها وسحبها من اتفاقية الاتحاد الأوروبي محل الترحيب من كثير من أبناء الشعب الأوكراني المتطلعين إلى الرخاء والازدهار.. هذا التدخل ذاته فتح الباب أمام الحديث عن الانفصال من قبل أبناء الجانب الشرقي في البلاد الذين يتحدثون اللغة الروسية ويميلون إلى روسيا أكثر من الاتحاد الأوروبي.

إذن فما العمل؟ لقد تعلم العالم أن سقف التدخل الأميركي في الخارج صار أكثر ارتفاعا. والسبب في ذلك يعود إلى عدد من العوامل، منها نهاية الخطر الوجودي السوفياتي وتجربة استثمار الكثير من الأرواح وتريليوني دولار في العراق وأفغانستان والتي لم تحقق تأثيرا كبيرا، ونجاحاتنا الاستخبارية في منع وقوع 11/9 أخرى، وإدراك أن إصلاح ما تعانيه البلدان الأكثر اضطرابا في العالم المضطرب يكون في كثير من الأحيان خارجا عن إرادتنا ومهاراتنا أو مواردنا أو صبرنا.

كان صنع السياسات في الحرب الباردة مباشرا. كان لدينا «الاحتواء»، الذي كان يخبرنا بما يجب القيام به والسعر الذي سنضطر لدفعه. واليوم، يقول منتقدو أوباما إن عليه أن يفعل «شيئا» بشأن سوريا. أنا أدرك ذلك، فالفوضى هناك قد تصلنا وتصيبنا نحن أيضا. وإذا كان هناك من سياسة قادرة على إصلاح سوريا، أو حتى مجرد وقف القتل هناك، بتكلفة يمكننا أن نتغاضى عنها ولا تنتقص من كل ما نحتاج إلى القيام به في بلادنا لتأمين منطقتنا المستقبل، فأنا أؤيدها.

لكن كان ينبغي علينا تعلم الدروس المستفادة من تجاربنا الأخيرة في دول الشرق الأوسط، وهي أولا أن الدول الغربية وأميركا وغيرها لا تعرف التناقضات السياسية والاجتماعية في هذه الدول حق المعرفة، وأن القوى الغربية قادرة بتكلفة بسيطة على أن تساعد دول الشرق الأوسط في إنهاء الأزمات والحروب الأهلية الموجودة بها، وثالثا أنه عندما تشارك القوى الغربية في حل تلك الأزمات ستتحمل المسؤولية الكاملة لأي مشكلة قد تقع هناك، تلك المسؤولية التي تقع على عاتقهم هم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

يهود ضد إسرائيل

جهاد الخازن

«هل مقاطعة إسرائيل عادلة؟» كان هذا عنوان بريد القرّاء في «نيويورك تايمز» قبل أيام، وردّي عليه أنها عادلة جدا وواجب إنساني. أول رسالة كانت من أختنا حنان عشراوي، وهي أيّدت المقاطعة كما فعل كتّاب رسائل أخرى منشورة.

المقاطعة مستمرة وتزيد كلّ يوم فبعد أن كانت وقفاً على نشاط لطلاب في جامعات أميركية، امتدت إلى الكنائس المسيحية الأميركية، ثم وصلت إلى أوروبا، فبدأت شركات كبرى وبنوك تعلن مقاطعة أي نشاط إسرائيلي على علاقة بالمستوطنات.

أقرأ في ميديا عصابة الحرب والشرّ من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة حملات يومية على المقاطعة، ثم أقرأ مواقف ليهود يعارضون الإحتلال، مثل تشارلز مانيكين، وهو بروفسور فلسفة في جامعة ماريلاند ذهب إلى إسرائيل في الثمانينات وحمل جنسيتها وأصبح الآن يؤيّد جمعية الدراسات الأميركية في مقاطعتها الجامعات الإسرائيلية ويقول: «بصفتي يهودياً متديّناً أشعر بقلق خاص ازاء الظلم اليومي للفلسطينيين».

وكنت أشرت أخيراً إلى انتقاد الكاتب الإسرائيلي المعروف جدعون ليفي دولته في مقال له في هآرتز» وطلبت مني قارئة نصّ المقال فأرسلته إليها وهاتفتني معاتبة لأنني اكتفيت بإشارة ولم أترجم المقال وأنشره كله. أكتفي اليوم بالفقرة الأولى من مقال ليفي. هو قال:»لو كنت معلما لقلت لطلابي أن قوات الدفاع الإسرائيلية ليست جيشا أخلاقيا ولماذا يستحيل أن تكون كذلك. كنت سأقول لطلابي أنها جيش إحتلال وأن الإحتلال إجرامي. لو كنت معلما لقلت لطلابي ماذا حدث سنة 1948 في قبية وفي كفرقاسم وفي صبرا وشاتيلا وقانا وعملية الرصاص المصبوب، وما يحدث كل يوم في الأراضي المحتلة. لو كنت معلما لقلت لطلابي الحقيقة».

جدعون ليفي ليس طائراً يتيماً يغرّد خارج سرب الإحتلال الإسرائيلي، ففي اليوم التالي لنشر «هآرتز» مقاله، نشرت الجريدة الإسرائيلية نفسها مقالا كتبه زيف ستيرنل عنوانه «المقاطعة ليست لا سامية» يقول فيه أن المقاطعة الأوروبيّة للنشاط الإسرائيلي في الأراضي المحتلة «إنتفاضة على الكولونيالية والتفرقة العنصرية اللتين تمارسان في الأراضي المحتلة». أيضاً ثار أنصار إسرائيل من ليكود أميركا على الكتاب «تكوين: ترومان واليهود الأميركيون وجذور النزاع العربي– الإسرائيلي» لأن مؤلفه اليهودي جون جوديس يتحدث عن الإمبريالية الصهيونية.

وازيد على ما سبق حاخامات يهاجمون نشاط لوبي إسرائيلي «ايباك» في الولايات المتحدة ويختلفون مع رعيّتهم التي يؤيد بعض أعضائها إسرائيل «على عماها». وقد قرأت عن مثل هذا الخلاف في كنيس بناي جيشوورون في الجانب الغربي الأعلى من مانهاتن في نيويورك.

هؤلاء اليهود المعتدلون المنصفون يردّون لي الثقة بالنفس البشرية. وقد كتبت غير مرّة عن جماعات سلام داخل إسرائيل تقوم بنشاط هائل دفاعا عن الفلسطينيين تحت الإحتلال.

الفارق بين اليهود المتطرفين والمعتدلين أوضح ما أراه في صفحات الرأي في «نيويورك تايمز» و «واشنطن بوست» والجريدتان يملكهما يهود ليبراليون، في كل شيء، إلا عندما يكون الموضوع إسرائيل فهناك دائما من يهبّ للدفاع عن الجريمة ويجد لها الأعذار.

«نيويورك تايمز» تضمّ بعض أفضل الكتاب مثل بول كروغمان ونيكولاس كريستوف وتوماس فريدمان وموريين داود وغيل كولنز. ثمّ هناك النوع الآخر مثل بيل كيلر «قرأت أنه سيترك الجريدة»، وأيضا ديفيد بروكس وروجر كوهن وجودي رودبرون. الموضوعية تقضي أن أقول أن بعض أنصار إسرائيل هولاء يكتب أحيانا، وإن نادرا، مقالا معتدلا يفاجئني.

في «واشنطن بوست» ديفيد اغناشيديوس وريتشارد كوهن جيّدان، وفي المقابل جاكسون ديل، نائب رئيس صفحة الرأي إسرائيلي الهوى، وكذلك تشارلز كراوتهامر، وهناك أيضا جنيفر روبن وروبرت كاغان الذي يكتب مرّة في الشهر.

أنصار إسرائيل لا يدافعون عنها وإنما يدينون أنفسهم معها.

عن «الحياة» اللندنية

انتخابات الرئاسة الجزائرية على وقع تجاذبات أقطاب النظام

ياسين بودهان

مع بداية ظاهرة «الربيع العربي» التي اجتاحت العديد من الدول العربية توقع كثيرون أن تكون الجزائر ضمن الدول التي ستشهد حراكا اجتماعيا واسعا للمطالبة بإصلاحات عميقة وجذرية للنظام، وذلك بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية والسياسية لهذا البلد، لكن ذلك لم يحدث وشكلت الجزائر «الاستثناء». لكن هل يمكن تجنب انفجار اجتماعي في ظل ما يشهده الشارع الجزائري من تجاذبات سياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في 17 نيسان/أبريل المقبل؟

في الواقع هناك عوامل عديدة جنبت الجزائر ثورة شعبية على غرار ما حدث في دول عربية أخرى ومنها دول الجوار ليبيا وتونس، علما أن بعض المحافظات الجزائرية شهدت احتجاجات على ارتفاع بعض أسعار المواد الاستهلاكية، لكن الحكومة سارعت إلى احتواء الوضع من خلال دعم أسعار هذه المنتجات. وللجزائر تجربة مريرة وغير ناجحة في التحول الديمقراطي، وفي تقدير الجزائريين فإنهم كانوا السباقين لإعلان ثورتهم من أجل الإصلاح، في إطار ما يسمى بأحداث الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 1988 التي دفعت باتجاه التعددية السياسية والإعلامية، لكن وقف المسار الانتخابي الذي فازت به «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أدخل البلاد في دوامة من العنف الدموي كان حصاده وفقا لتقارير رسمية وقوع أكثر من 200 ألف قتيل وخسائر اقتصادية كبيرة؛ لذلك يرفض الجزائريون تكرار تلك التجربة ويتخوفون من أي حراك اجتماعي قد يؤدي إلى مأساة أخرى، لكنهم يتطلعون في المقابل إلى تغيير آمن للنظام.

وإذا كانت الجزائر قد نجحت في تفادي ظاهرة «الربيع العربي»، التي ينظر إليها الجزائريون على أنها مؤامرة خارجية، هدفها تفكيك الدول العربية وتجسيد مخطط الشرق الأوسط الكبير، فإن التجاذبات السياسية الحادة التي تشهدها البلاد عشية انتخابات الرئاسة بين أجنحة النظام المتصارعة حول مرشح السلطة، تشكل مصدر تخوف كبير بالنسبة للجزائريين. فهم يتخوفون من حدوث انزلاق أمني قبل أو أثناء أو حتى بعد الانتخابات، خاصة في أعقاب خروج الصراع من الصالونات المغلقة إلى العلن وبشكل غير مسبوق في تاريخ الجزائر. ومما زاد من تخوف الجزائريين هو تأخر الرئيس بوتفليقة في إعلان موقفه الرسمي من الترشح لولاية رئاسية رابعة، الأمر الذي سبب غموضا غير مسبوقا في المشهد السياسي الجزائري. كما أن هذا التأخير في إعلان الترشح ساعد في تفجير صراع بين جهاز المخابرات «مديرية الأمن والاستعلامات» الذي يقوده الفريق محمد مدين المعروف حركيا بـ «الجنرال توفيق»، وبين مؤسسة الرئاسة وقيادة الأركان التي يرأسها نائب وزير الدفاع الفريق أحمد قايد صالح المقرب من بوتفليقة.

وقد برز هذا الصراع إلى العلن بعد عودة الرئيس بوتفليقة من رحلة علاجية إلى باريس في تموز/يوليو الماضي إثر إصابته بنوبة اقفارية عابرة ومفاجئة، فباشر سلسلة تغييرات طالت جهاز المخابرات بالحاق مجموعة من مديرياته بقيادة الأركان تحت قيادة نائب وزير الدفاع الفريق احمد قايد صالح. وكان الرئيس قد قام قبل ذلك بإجراء تعديل حكومي عين من خلاله وزراء مقربون منه في الوزارات المعنية بالإشراف على الانتخابات وهي الداخلية والعدل، كما قام بتعيين مراد مدلسي المقرب منه على رأس المجلس الدستوري، وهو ما قرأ على أن بوتفليقة قام بوضع خارطة طريق نحو فترة ولاية رابعة.

وفي تقدير البعض فإن التغييرات التي طالت جهاز المخابرات كانت تهدف إلى إضعاف الجنرال توفيق المعارض لترشح بوتفليقة، ودليلهم على ذلك تأخر الرئيس إعلان ترشحه، والهجوم اللاذع لـ عمار سعداني الأمين العام لحزب «جبهة التحرير الوطني» – «حزب الأغلبية» الذي يرأسه شرفيا بوتفليقة – على مدير المخابرات الجنرال توفيق، واتهامه صراحة بالفشل ووقوفه في وجه ترشح بوتفليقة، ودعوته له إلى الاستقالة.

وألقى هذا الصراع بضلاله أيضاً على حزب «جبهة التحرير الوطني» «الحزب الحاكم» الذي يعيش على وقع صراعات بين أنصار عمار سعداني، وبين الحركة التقويمية التي أطاحت بالأمين العام الأسبق عبد العزيز بلخادم . وهناك جهود تبذل حاليا من أجل تنحية سعداني حيث يحاول معارضوه عقد دورة طارئة للحزب لتعيين أمين عام جديد خلفا له، لكن معارضوه يصطدمون بوزارة الداخلية التي ترفض لحد الآن منحهم ترخيص لعقد الاجتماع.

وذهب متابعون إلى القول بأن هناك جناح يقف وراء تصريحات سعداني ويمثل الرئاسة، ويدفع بسعداني الذي أصبح واجهة له في معركته ضد المخابرات. واللافت في هذا المشهد أنه لم يسبق لأي شخصية سياسية حتى تلك المحسوبة على المعارضة أن انتقدت بهذا الشكل الجنرال التوفيق، وهو ما يعطي الانطباع بأن وراء سعداني تيار متغول في الدولة الجزائرية، وأن الجنرال توفيق لم يعد قويا كما كان.

وفي سياق الصراع تبرز مخاوف من تطوره بين الطرفين وحدوث انزلاق أمني قبل الانتخابات أو أثناءها. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي دفع بالرئيس بوتفليقة إلى التأكيد في رسالته للمحتفلين بذكرى يوم الشهيد في 18 شباط/فبراير من كل عام، على أنه لا يوجد صراع بين الرئاسة والمخابرات. وأضاف بوتفليقة أن اعتبار إعادة هيكلة دائرة الاستعلام والأمن قرينة على وجود أزمة داخل الدولة هي قراءة ماكرة وغير موضوعية. كما أكد بأن دائرة الاستعلامات والأمن جزء لا يتجزأ من الجيش، وأن ما يثار من نزاعات هي مجرد أوهام ناجمة عن عملية مدروسة. بالإضافة إلى ذلك، اتهم بوتفليقة أطرافا لم يسمها بمحاولة زعزعة استقرار الجزائر، وشن حرب على وسائل الإعلام متهما إياها بالترويج لصراع مفترض بين الجيش والرئاسة.

لكن رسالة بوتفليقة تحمل في الحقيقة عدة قراءات، ويمكن أن تكون بمثابة إعلان نهاية حرب بين فصائل النظام؛ وبعبارة أخرى أن هذه الفصائل قد توصلت إلى تسوية سياسية. وفي الوقت ذاته، جاءت رسالة الرئيس بعد يوم واحد من بيان رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، كسر فيه صمته الذي دام أكثر من 15 عاما. وقدم حمروش نفسه كمرشح توافقي لأجنحة النظام حفظاً للتوازنات. وبالتالي، يمكن أن تكون رسالة بوتفليقة موجهة لحمروش حيث قال فيها: «أنا هنا وما زلت مؤثرا في المشهد السياسي وانني سأترشح للرئاسة».

ومع ذلك، هناك سيناريو آخر يتعلق بإقدام السلطة على التسويق لصراع وهمي بين الرئاسة والمخابرات مدعوما من جهات أجنبية. وهدف السلطة هنا هو إقناع الجزائريين بأن استقرار بلادهم مهدد و بأن هناك ضرورة لاستمرار النظام من خلال تغيير قناعاتهم الغير مبالية تجاه العملية الانتخابية.فهناك نسبة مقاطعة قياسية تهدد الانتخابات، وهذا يفسر الزيارات الميدانية المكوكية التي باشرها الوزير الأول منذ ستة أشهر إلى العديد من المحافظات.

ويمكن اعتبار السيناريو الأخير هو الأقرب إلى الصواب لأن الوزير الأول عبد المالك سلال أعلن بالوكالة السبت الماضي عن ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة، وهو الإعلان الذي أثار ردود فعل غاضبة من طرف المعارضة. وقد اكدت المعارضة أن تطمينات بوتفليقة بإجراء انتخابات نزيهة من خلال إصداره لمذكرة تؤطر سير العملية الانتخابية سقطت في الماء، وأن المذكرة لا تساوي الحبر الذي كتبت به، والدليل على ذلك إعلان سلال ، رئيس اللجنة المكلفة بتحضير الانتخابات بالوكالة، عن ترشح بوتفليقة، مما يعني عدم حياد الإدارة وتحيزها لمرشح السلطة.

وفي ظل الوضع الحالي الذي تشهده الجزائر، فمن الواضح أن ترشح بوتفليقة لولاية رابعة لن يخدم الاستقرار في الجزائر، سياسيا كان أم اقتصاديا، لأن بوتفليقة في تقدير البعض قد أثبت فشله في هذه المجالات. فالفساد خلال فترات ولايته الثلاث بلغ مستويات قياسية، وهو الذي رصد أكثر من 600 مليار دولار على مدى 15سنة لتحقيق الوثبة الاقتصادية، لكن لا يزال 98 في المائة من الاقتصاد يعتمد حاليا على عائدات النفط فقط. وستستمر الحكومة في تطبيق سياسة شراء السلم الاجتماعي، ومن علامات ذلك وعود الحكومة خلال اجتماع الثلاثية الذي عقد في بداية الأسبوع الأخير من شباط/فبراير – والذي ضم ممثلين من الحكومة وأرباب العمل و «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» – بزيادة أجور العمال في 2015 وهو ما اعتبره البعض مساومة وابتزاز للعمال. فهذا يعني أن الزيادة ستكون مقابل السلوك الانتخابي للعمال في انتخابات الرئاسة، وأن الزيادة مرتبطة باستمرار السلطة الحالية.

وبترشح بوتفليقة فوتت الجزائر فرصة تاريخية لتحقيق تغيير سلمي وآمن للسلطة بالاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية التي تشهد تغيرات عميقة لأنظمة الحكم. وأكثر من أي وقت مضى، يغلق هذا القرار استمرار المجال السياسي، ويخنق المعارضة، ويدعم الأحزاب الموالية للسلطة، ويشل البرلمان مما يمنعه من ممارسة دوره الحقيقي في رقابة الحكومة.

وما زال الجزائريون ينتظرون سماع موقف رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش من مسألة الترشح، ففي حال خوضه السباق الرئاسي يمكن أن يحدث تغيير في موازين القوى في هرم السلطة، لأنه من المؤكد أن لا يرش حمروش نفسه للانتخابات دون حصوله على ضمانات قوية من جهة ما في السلطة وخاصة المؤسسة العسكرية، والذي من شأنه أن يشير إلى وجود انقسامات داخلية تتصدر المشهد.

عن «معهد واشنطن» .. وياسين بودهان هو صحفي جزائري